الفـــروق النحـــويـــة

لأبي محمد عبدالله بن بري (ت ٥٨٢هـ)

درسه وحققه

فـراج بن ناصـر الحمـد

الأستاذ المساعد في كلية اللغة العربية - الرياض

فَصْلٌ
فَرْقٌ بين أشياء متشابهة في أشياء، متباينة في أخرى
الفرق بين النعت والتوكيد

من عشرة أوجه:

فالنعت يكون في الظاهر دون الضمير (١)، و التأكيد فيهما جميعاً(٢). (٣٦ب)

الثاني: النعت يكون في المعرفة و النكرة (٣)، و التأكيد في المعرفة لاغير(٤).

الثالث: يكون النعت بالجمل و الظروف و حروف الجر (٥)، والتأكيد لا يكون بشيءٍ من ذلك (٦).

الرابع: أن الصفة قد تباشر العامل في الموصوف (٧)، و التأكيد ليس جميعه يجوز أن يباشر العامل في المؤكَّد، نحو: اجمع، واجمعين، وجَمْعَاء، وجُمَع (٨).

---

(١) قول جمهور النحويين ان الضمير لا يُنْعَتُ و لا يُنْعَتُ به ، و اجاز الكسائي نعت ضمير الغائب إذا كان لمدح او ذم او ترحم، و فواه ابن مالك. انظر: الكتاب ٢ / ١١، المقتضب ٤ / ٢٨١، الاصول ٢ / ٣١، الجمل ١٦، شرح التسهيل ٣ / ٣٢١، شرح الكافية ١ / ٣١١.

(٢) يجوز التوكيد بالضمائر ؛ لان التوكيد يقوي المعنى في نفس السامع، و إن كان المحكوم عليه في نهاية الإيضاح .انظر: التبصرة ١ / ١٦٥، الاشباه والنظائر ٣ / ٢٠٨، ٤ / ٨٢.

(٣) انظر: الاصول ٢ / ٢٣ ،الجمل ١٣، الإيضاح العضدي ٢٨٦.

(٤) هذا قول البصريين، و اجاز الكوفيون توكيد النكرة إذا افادت، وذلك إذا كانت مؤقتة، محدودة، متبعضة، و يكون التوكيد بـ(كل) و ما معناها. انظر: الاصول ٢ / ٢٣، شرح ديوان الحماسة لابن جني ١٣٨ب، الغرة الخفية ١ / ٣٨٦، الإنصاف ٢ / ٤٥١.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ٢٨٧، شرح المفصل ٣ / ٥٢-٥٤، شرح الجمل ١ / ١٩٣-١٩٤، الاشباه و النظائر ٣ / ٢٠٤.

(٦) و ذلك ان التوكيد المعنوي له الفاظ محصورة جملتها تسعة. انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٠٧، الغرة الخفية ١ / ٣٧٠.

(٧) يحذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو :مررت بعاقل. انظر: شرح المفصل ٣ / ٦٠، شرح التسهيل ٣ / ٣٢٢-٣٢٣.

(٨) هذه الالفاظ تختص بانها لا يجوز ان تلي العامل ؛ لان (اجمع) و بابه لم يستعمل إلا تاكيداً. انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٠ شرح الكافية ١ / ٣٣٦.

الخامس: أن النعت يجوز فيه القطع فتنصبه على (أعني)، وترفعه على إضمار مبتدأ (١)، والتأكيد لا يكون فيه شيء من ذلك(٢).

السادس: أن النعت يجوز فيه العطف بالواو نحو: مررت بزيدٍ المكرمِ و المطعمِ للضيف(٣) و لا يجوز هذا في التأكيد(٤).

السابع: أن النعت حُكْمُهُ أن يكون بالمشتق أو ما يكون في تأويل المشتق(٥)، والتأكيد ليس كذلك(٦).

الثامن: أن النعت يجوز فيه التقديم على المنعوت، و يتغير إعرابه فيصير الموصوف بدلاً نحو: جاءني الظريفُ زيدٌ(٧)، و ليس كذلك التأكيد.

التاسع: أن إعراب النعت قد يخالف إعراب المنعوت في قولك: عجبتُ من قيامِ

(١) معنى القطع ان تعرب التابع غير إعراب المتبوع، وهو جائز في النعت، و خاصة فيما دل على مدح أو ذم، و ذلك للتنبيه على المدح و الذم.
انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ /٤١٧، إصلاح الخلل ٨٠-٨٦، الغرة الخفية ١ /٣٧٧-٣٧٨.

(٢) اي: لا يجوز فيه القطع، لأن (أجمع) واخواته لا يلين العوامل، و (كلا و كلتا) يقل ان تليا العوامل، و (النفس و العين) تدلان على حقيقة الشيء، فقطعهما كقطع الشيء عن نفسه، وهو محال. انظر: الغرة الخفية ١ /٣٧٧، شرح الكافية ١ /٣١٦.

(٣) انظر: الجمل ١٥، إصلاح الخلل ٨٦، الغرة الخفية ١ /٣٧٧، شرح الكافية ١ /٣٠٣.

(٤) انظر: الجمل ٢٢، شرح المفصل ٣ /٤٠.

(٥) اختلف في اشتراط الاشتقاق في النعت على النحو الآتي:
١-ذهب جمهور النحويين إلى اشتراط الاشتقاق في النعت.
٢-ذهب ابن الحاجب إلى ان النعت يأتي جامداً، و ذكر الرضي من النعت الجامد المقيس: المنسوب، و الموصول ذا اللام، و (ذو) الطائية، و (أي) التابعة للنكرة، و اسم الجنس التابع لاسم الإشارة، و اسم الإشارة التابع لاسم الجنس، و غير ذلك. انظر: شرح المقدمة الكافية ٢ /٦٢٦-٦٢٨، شرح الكافية ١ /٣٠٣-٣٠٧.

(٦) انظر: الأشباه و النظائر ٤ /٨٣.

(٧) إذا صلح النعت لمباشرة العامل جاز تقديمه على المنعوت، مبدلاً منه المنعوت، و إذا لم يصلح لمباشرة العامل لم يقدم عليه إلا ضرورة، و النية التأخير. انظر: شرح الكافية ١ /٣١٧.

زيدٍ الظريفُ، فينعت (زيد) على الموضع[1]، وليس التوكيد كذلك إلا أن يكون في النداء، (١٣٧) نحو: يا أيهم أجمعون، وأجمعين[2].

العاشر: أن النعت مع المنعوت كالشيء الواحد، نحو قولك: زيدُ بنُ عمرو[3]، وليس كذلك التأكيد[4]، وأجاز سيبويه: مررت بزيد وعمرو إذا جعلته بدلاً أو تأكيداً[5].

(١) إذا كان المنعوت مضافا إلى المصدر كما في المثال الذي ذكره ابن بري فقد اختلف فيه على النحو الآتي:
١ـ أجاز الكوفيون و جماعة من البصريين إعراب النعت مراعاة لمحل المنعوت المجرور بإضافته إلى المصدر.
٢ـ منع سيبويه و جماعة من البصريين إعراب النعت حملا على موضع المضاف إلى المصدر، و اعربوه على أنه اضمر له رافع أو ناصب، إما فعل، أو منون من جنس ذلك المضاف، وهو هنا المصدر ؛ و إنما جاز هذا الإضمار لقوة القرينة الدالة عليه. انظر: شرح الجمل ١ /٥٥٥، شرح الكافية ٢ /١٩٧–١٩٨، توضيح المقاصد ٣ /١٣.

(٢) ذهب الكوفيون و جماعة من البصريين إلى جواز مراعاة موضع المؤكَّد مطلقاً و منعه سيبويه إلا في النداء. انظر: الكتاب ٢ /١٨٤، الأصول ١ /٣٣٤، التعليقة ١ /٣٢٨–٣٣٠، شرح الجمل ١ /٥٥٥، شرح الكافية ٢ /١٩٧، المساعد ٢ /٢٣٧.

(٣) انظر: الكتاب ١ /٤٢١، الحجة ١ /١٤٨، شرح المقدمة المحسبة ٢ /٤١٥، شرح الجمل ١ /٢٨٠.

(٤) انظر: شرح الكافية ١ /٣٣٠.

(٥) لا أدري ما مناسبة هذه العبارة هنا، و الذي اجازه سيبويه: مررت بزيد و عمراً عطفاً على محل الباء و مجرورها ؛ لأن المعنى: لقيت زيداً. انظر: الكتاب ١ /٤٨–٤٩ (بولاق).

فَصْلٌ
فَرْقٌ بين النعت والبدل

و ذلك من عشرة أوجه:

الأول: يكون حكم النعت بالصفات المشتقة، أو ما هو في حكم المشتق، و البدل بخلاف ذلك(١).

الثاني: أن النعت تابعٌ للمنعوت في تعريفه و تنكيره(٢)، و ليس البدل كذلك(٣).

الثالث: أن النعت لا يكون في المضمرات(٤)، و ذلك جائز في البدل(٥).

الرابع: أن البدل قد يكون بعض الأول أو غيره(٦)، وذلك غير جائز في النعت(٧).

الخامس: أن النعت مع المنعوت في التقدير من جملة واحدة ؛ لأن العامل فيهما

(١) اشترط في البدل الجمود ؛ لأنه على نية تكرار العامل، وأصل الجامد أن يلي العوامل، وأصل المشتق أن يكون تابعا و ألا يلي العوامل. انظر: البسيط ١ /٣٨٧، الملخص ٥٦٢.

(٢) انظر: الجمل ١٣، الإيضاح العضدي ٢٨٦، الغرة الخفية ١ /٣٦٤.

(٣) يأتي بدل المعرفة من المعرفة، و النكرة من النكرة، و المعرفة من النكرة، و النكرة من المعرفة، وسبب عدم اشتراط مطابقة البدل للمبدل منه في التعريف و التنكير أنه في التقدير من جملة أخرى. انظر: الغرة الخفية ١ /٣٩٣، شرح المفصل ٣ /٦٨، البسيط ١ /٣٩٤.

(٤) سبقت الإشارة إلى أن هذا قول الجمهور، و أجاز الكسائي نعت ضمير الغائب إذا كان لمدح أو ذم أو ترحم. انظر: الكتاب ٢ /٣٨٦، المقتضب ٤ /٢٩٦، الأصول ٢ /٤٦.

(٥) انظر: الكتاب ٢ /٣٨٦، المقتضب ٤ /٢٩٦، الأصول ٢ /٤٦، الجمل ٢٣، شرح المقدمة المحسبة ٢ /٤٢٦.

(٦) أي أن البدل يأتي بدل بعض، و بدل كل، و بدل اشتمال، كما أن من البدل ما يجري مجرى الغلط. انظر: إصلاح الخلل ٧٢، شرح المفصل ٣ /٧٣، الأشباه و النظائر ٤ /٩٤.

(٧) النعت جزءٌ من المنعوت أي: أنه صفة من جملة صفاته التي يوصف بها. انظر: الحجة ١ /١٤٨، إصلاح الخلل ٧٢.

واحد(١)، و البدل مع المبدل منه في التقدير من جملتين ؛ لأنه على تقدير عامل آخر(٢).

السادس: أن النعت قد يكون مما هو سبب الأول نحو: ضُرِبَ زيدٌ الظريفُ أخوه(٣)، و البدل لا يجوز فيه: ضُرِبَ زيدٌ رأسُ أخيه(٤).

السابع: أن النعت قد يسد مسده الجمل و الظروف(٥) (٣٧ب)، و البدل لا يجوز فيه ذلك(٦).

الثامن: أن النعت قد يكون منه ما يراد به المدح و الذم(٧)، و البدل لا يوجد فيه ذلك(٨).

التاسع: أن النعت يتبع المنعوت في إعرابه لفظا او موضعا نحو: ما جاءني من أحد إلا زيدٍ ــ على اللفظ ــ و إلا زيدٌ ــ على الموضع ــ(٩)، ولو جعلته بدلاً لم

(١) انظر: الحجة ١ / ١٤٥، إصلاح الخلل ٣٣.

(٢) انظر: الحجة ١ / ١٤٥، شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٢١، إصلاح الخلل ٧٣، شرح المفصل ٣ / ٥٤.

(٣) انظر: الكتاب ٢ / ٢٢، الأصول٢ / ٤٢، التبصرة ١ / ١٧٨، شرح المفصل ٣ / ٥٤.

(٤) انظر: إصلاح الخلل ٧٣، الأشباه و النظائر ٤ / ٩٤.

(٥) يوصف بالجمل و الظروف والجار والمجرور .انظر: الحجة ١ / ١٤٩، شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤١٧، شرح المفصل ٣ / ٥٢-٥٤، إصلاح الخلل ٧٤.

(٦) ذهب اللورقي إلى أن الجملة لا تبدل من المفرد، و ذهب ابن جني و الزمخشري وابن مالك إلى أن الجملة تبدل من المفرد، كما ذهب آخرون إلى أن الجملة تبدل من الجملة. انظر: المحتسب ٢ / ١٦٥، الكشاف ٣ / ٣، شرح التسهيل ٣ / ٣٣٩-٣٤٠، الأشباه و النظائر ٤ / ٩٤.

(٧) انظر: الكتاب ٢ / ٦٢-٧٧، التبصرة ١ / ١٦٩-١٧٠.

(٨) العلة في مجيء النعت للمدح والذم أنه يجوز فيه القطع، و يقدر له عامل وفق ما يقتضيه السياق من مدح او ذم، بخلاف البدل فلا يصح فيه القطع و الإخراج عن البدلية. انظر: إصلاح الخلل ٧٤، الأشباه و النظائر ٤ / ٩٤.

(٩) وذلك لأن المعنى: ما جاءني احد. انظر: المقتضب ٣ / ٢٨١، شرح الجمل ١ / ٥٥٥، شرح التسهيل ٣ / ١٢٠، شرح الكافية ٢ / ١٩٧.

يجز فيه إلا الرفع على الموضع لا غير(١).

العاشر: أن البدل لا يجري على الاسم في إعرابه، و النعت لا يجوز فيه ذلك، نحو قولك: ما زيدٌ شيئاً إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به، فهذا اسمٌ مرفوعٌ بدلٌ من اسمٍ منصوبٍ، و لا يصح نصبه ؛ لأن (إلا) إذا دخلت على خبر (ما) بطل عملها، ورجعت حرفاً من حروف الابتداء، فكأنه قال: ما أنت إلا شيءٌ لا يعبأ به(٢)، وهذه المسألة تقوّي مذهب من يرى أن المبدل منه في نية الطرح، و كذلك بدل الغلط هو مقوٌ لمذهبه أيضاً(٣).

(١) هذا إذا أبدل الاسم الواقع بعد (إلا) من اسم مخفوض بحرف جر زائد لا يزاد إلا في النفي، و العلة في امتناع الإبدال على اللفظ أنه يلزم منه زيادة (من) الاستغراقية في الواجب، و كون مجرورها معرفة. انظر: المقتضب ٤ / ٤٢٠، شرح المفصل ٢٣ / ٩٠-٩١، شرح الجمل ١-٢٩٣، شرح التسهيل ٢ / ٢٨٥.

(٢) ذهب ابن برّي، و الصفار، و ابن الحاجب إلى جواز: ما زيد شيئا إلا شيءٌ لا يُعْبَأ به، على أن ما بعد (إلا) بدل من الاسم المنصوب (شيئا)، و خالف في ذلك ابو حيان فرأى أن إبدال الاسم المرفوع من الاسم المنصوب و هم فاحش. انظر: شرح الكافية ١ / ٢٣٧، ارتشاف الضرب ٢ / ١٠٥ -١٠٦، التذييل ٢ / ٢٠ب.

(٣) استدل ابنُ بَرّي على ان المبدل منه مُطَرَحٌ ببدل الغلط، وهذا أحد أقوال في هذه المسألة:

١. قيل: إنه مطّرح لفظاً ومعنى.

٢. قيل: إنه غير مطّرَح.

٣. قيل: إنه مُطَرَحٌ معنى لا لفظاً.

وبدل الغلط يؤيد ان المبدل منه مُطَرَحٌ لفظاً ومعنى. انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢ / ٤٢٣، شرح الكافية ١ / ٣٠٠، شرح الجمل ١ / ٢٧٩.

فَصْلٌ
فَرْقٌ بين اسم الفاعل والصفة المشبهة

وذلك من عشرة أوجه:

الأول: أن اسم الفاعل يعمل بمعنى الحال والاستقبال(١)، و الصفة المشبهة بمعنى الحال لا غير(٢). (١٣٨)

الثاني: ان اسم الفاعل يعمل في السببي والأجنبي نحو: زيدٌ ضاربٌ أباه و ضاربٌ عمراً(٣)، و الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السبب نحو: زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ(٤).

الثالث: أن منصوب اسم الفاعل يتقدم عليه و يتأخر في قولك: هذا ضاربٌ زيداً، و هذا زيداً ضاربٌ(٥)، و الصفة المشبهة لا يجوز فيها ذلك، لا يجوز: هذا

---

(١) انظر ذلك في: الكتاب ١ /٨٧ (بولاق)، المقتضب ٤ /١٤٨، و ذهب الكسائي و هشام و ابن مضاء إلى جواز إعماله إذا كان بمعنى المضي. انظر: شرح التسهيل ٣ /٧٥، شرح الجمل ١ /٥٥٠، ارتشاف الضرب ٥ /٢٢٧٢.

(٢) اختلف في زمن الصفة المشبهة على النحو الآتي:

١- ذهب الاخفش و السيرافي إلى انها تكون بمعنى الماضي.

٢- ذهب ابن السراج و الفارسي و الشلوبين إلى انها تفيد الاتصاف في الحال، و لا تفيد مضياً و لا استقبالاً.

٣- ذهب ابو بكر بن طاهر إلى انها تكون للأزمنة الثلاثة، و أجاز ان تقول: مررت برجلٍ حاضرِ الابنِ غداً.

و لعل الراجح كونها لا تدل إلا على الحال، لكونها تدل على معنى غريزي ثابت، كالاعمى والاعور، فلو أريد بها الماضي و المستقبل لنافى موضوعها. انظر: ارتشاف الضرب ٥ /٢٣٤٧-٢٣٤٨، الهمع ٥ /٩٣-٩٤.

(٣) وذلك إذا كان متعدياً، و أما اللازم فحكمه حكم الصفة المشبهة. انظر: شرح الفية ابن معطي لابن القواس ٢ /٩٩٥، توضيح المقاصد ٣ /٤٦.

(٤) انظر: الكتاب ١ /١٠٠ (بولاق)، المقتضب ٤ /١٥٨، ١٦٤، شرح الجمل ١ /٥٦٨.

(٥) هذا إذا كان اسم الفاعل مجرداً من الالف و اللام، فإن كان بالألف و اللام لم يجز تقديم منصوبه؛ لانه من صلة (ال)، و لا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول. انظر، المقتضب ٤ /١٥٦، ١٦٥، ارتشاف الضرب ٥ /٢٢٧٢.

الوجهَ حَسَنٌ في [قول] من يقول: هذا حَسَنٌ الوجهَ[1].

الرابع: أن اسم الفاعل جارٍ على الفعل في حركاته وسكناته وعدد حروفه، و الصفة المشبهة ليست كذلك، ألا ترى أن (يَضْرِبُ) في عدد (ضَارِبٌ) و في زِنَتِهِ في السكون و الحركة، و ليس (حَسَنٌ) على عدد (يَحْسُنُ)، ولا في حركاته وسكونه[2].

(١) انظر في ذلك: الكتاب ١ / ١٠٥، المقتضب ٤ / ١٦٤، و ذكر ابو حيان انهم اتفقوا على ان معمول الصفة المشبهة لا يتقدم عليها. انظر: ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٤٨.

(٢) اختلف في هذا الفرق على النحو الآتي:

١- قال بعض النحويين: إن اسم الفاعل يجري على الفعل المضارع في الحركات و السكنات بخلاف الصفة المشبهة، و لم يفصل هؤلاء، أو ينصوا على ان الصفة المشبهة لا تجري على الفعل المضارع. انظر: المقتضب ٢ / ١١٩، الأصول ١ / ١٢٣، شرح الجمل ١ / ٥٥٠.

٢- ذهب أكثر النحويين إلى ان الأكثر في الصفة المشبهة إذا كانت من فِعْلٍ ثلاثي أنها لا تجري على الفعل المضارع في حركاته و سكناته نحو: حَسَنٌ، وكَرِيمٌ، وشُجَاعٌ، و يقل جريانها عليه مثل: ضَامِرُ البطنِ، و طَاهِرُ القلبِ، أما إذا كانت من غير الثلاثي فلا بد من موازنتها للفعل المضارع في الحركات و السكنات مثل: مُنْطَلِقُ اللسانِ، ومُطْمَئِنُّ القلبِ. انظر: شرح التسهيل ٣ / ٨٩، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٣٤٧، اوضح المسالك ٢ / ٢٦٩، مغني اللبيب ٤٣٨، شرح الفية ابن مالك لابن جابر الهواري ٣ / ١٧٤، الأشباه و النظائر ٤ / ٧٦.

٣- ذهب جماعة ذكر منهم بعضُ النحويين ابا علي الفارسي، والزمخشري، وابن الحاجب إلى أن الصفة المشبهة لا تكون جارية على الفعل المضارع أبداً. انظر: الإيضاح العضدي ١٧١، المقتصد ١ / ٥٣٢، شرح المفصل ٦ / ٦٨،٨١، شرح الفية ابن معطي لابن القوس ٢ / ٩٩٥، توضيح المقاصد ٣ / ٤٥، الهمع ٦ / ٥٨.

و ما نسب إلى هؤلاء العلماء الثلاثة لم أجد نصًا صريحا عليه في كتبهم المتوافرة لدي، بل إن ابن الحاجب يقول عن الصفة المشبهة (شرح المقدمة الكافية ٣ / ٨٤٠): "وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع ؛ لانهم لم يجروا فيها على قياس يضبط بأصل كما في اسم الفاعل والمفعول، بل أتوا بها مختلفة مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها "، فقوله: "في كثير منها" يدل على انه لا يقول بوجوب عدم جريانها على الفعل المضارع، و يمكن الاعتذار لهم بأحد امرين:

* ان يكون (ضَامِرٌ) و (مُنْطَلِقٌ) و نحوهما مما جرى على المضارع اسماء فاعلين قصد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة، و ليست بصفة مشبهة. انظر: توضيح المقاصد ٣ / ٤٥، الهمع ٦ / ٥٨.

* ان يكون في عباراتهم تسامح أدى إلى ان ينسب إليهم هذا القول، فهم عندما ذكروا أن الصفة المشبهة لا تجري على الفعل المضارع إنما ارادوا الغالب، و انها ليست كاسم الفاعل في وجوب جريانها على الفعل المضارع.

الخامس: أن اسم الفاعل يعمل في السبب إذا اتصل به الضمير نصبًا و خفضًا، كقولك: هذا ضاربُ أبيه، وهذا ضاربٌ اباه، والصفة المشبهة لا تعمل فيه إلا رفعًا نحو: هذا حَسَنٌ وَجْهُهُ، ولا يجوز: حَسَنٌ وَجْهَهُ إلا في ضرورة شعر، نحو قوله(١):

أَنْعَتُهَا إِنِّي مِنْ نُعَّاتِهَا
كُوْمَ الذُّرَى وادِقَةً سُرَّاتِهَا(٢)

(٣٨ب) وكذلك لا يجوز الخفض في (الوجه) إلا في ضرورة الشعر، نحو قوله(٣):

أَقَامَتْ على رَبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الأعَالي جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا(٤)

فقوله: (جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا) بمنزلة: (حَسَنٌ وَجْهِهِ)؛ لأن (جَوْنَتَا) بمنزلة: (حَسَنٍ)، و (مُصْطَلا) بمنزلة: (وَجْهِ)، و(هما) من (مُصْطَلاهُمَا) بمنزلة الهاء

(١) ذكر أبو علي الفارسي أن الفراء انشده عن نوادر ابن الاعرابي، و قال البغدادي: إن ابن الاعرابي نسبه إلى بعض الأسديين، و نسبه العيني إلى عمر بن لجأ التيمي، و علق عليه البغدادي بأنه لا يُعْرَفُ شاعرا بهذا الاسم، و قال: إن المعروف: عمر بن لجأ التيمي، انظر: المسائل البصريات ١ / ٣٥١، خزانة الأدب ٨ / ٢٢٦.

(٢) من الرجز. يصف إبلاً، (كُوْمَ الذُّرَى): جمع (كَوْمَاء) وهي الناقة العظيمة السنام، و (الذُّرَى) جمع (ذِرْوَة) وهي أعلى السنام، و (وادِقَةً سُرَّاتِهَا) من (وَدَقَ) اي: (دنا)؛ لان البعير إذا سَمِنَ دَنَتْ سُرَّتُه من الارض.
الشاهد عند ابن بَرّي: أن الصفة المشبهة وهي (وَادِقَةً) نصبتْ معمولها (سُرَّاتِهَا) مع إضافته إلى ضمير موصوفها وهي (الإبل)، وهذا لا يكون إلا في الضرورة.
انظر البيت فيما ياتي: شعر عمر بن لجأ التيمي ١٥٣، المقتصد ١ / ٥٥١، إصلاح الخلل ٢١٣، شرح المفصل ٦ / ٨٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٢٨٦، شرح التسهيل ٣ / ٩٦، البسيط ٢ / ١١٠٠.

(٣) الشماخ بن ضرار الذبياني.

(٤) من الطويل. فاعل (أقَامَتْ) (جَارَتَا)، و الضمير في (رَبْعَيْهِمَا) يعود إلى (الدِّمْنَتَيْنِ) في البيت قبله، وقيل: إلى المرأتين اللتين ذكرهما فيما بعد، و (الرَّبْعُ): الدار و المنزل، و قوله: (جَارَتَا صَفَا) يقصد بهما (الأُثْفِيَّتَيْنِ)؛ لانهما مقطوعتان من الصفا، وهو الحجر الأملس، و قوله: (كُمَيْتَا الأعَالي) صفة لـ(جَارَتَا صَفَا)، و (الكُمْتَةُ): الحمرة الشديدة المائلة الى السواد، يعني ان الاعالي من (الأُثْفِيَّتَيْنِ) لم تَسْوَدَّ لبعدهما عن النار، و قوله: (جَوْنَتَا مُصْطَلاهُمَا) المراد بـ(الجَوْن) هنا الأسود، و (المُصْطَلى): مكان الاحتراق من النار، يعني ان اسفل (الأُثْفِيَّتَيْنِ) قد اسود من النار. =

من (وَجْهِهِ)(١).

السادس: أن المنصوب باسم الفاعل في نحو: (هذا ضاربٌ زيداً) مفعول، والمنصوب بالصفة المشبهة مشبه بالمفعول، و ليس مفعولاً به على الحقيقة نحو: هذا حَسَنٌ الوَجْهَ(٢).

السابع: أن المخفوض باسم الفاعل يجوز العطف عليه على لفظه ، وعلى موضعه

= الشاهد عند ابن بَرّي: ان الصفة المشبهة وهي (جَوْنَتَا) أُضِيفَتْ إلى معمولها وهو (مُصْطَلاهُمَا) في حال إضافته إلى ضمير الموصوف وهو (الأَلْيَتَيْنِ)، وهذا لا يكون إلا في الضرورة.
انظر البيت فيما يأتي: ديوان الشماخ ٣٠٨، الكتاب ١ / ١٠٢ (بولاق)، الاصول ٣ / ٤٧٥، المسائل البغداديات ١٣٣، الخصائص ٢ / ٤٢٠.

(١) اختلف في جواز إضافة الصفة المشبهة إذا كانت نكرة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها نحو: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهِهِ، و ذلك على النحو الآتي:
١- ذهب سيبويه إلى انه غير جائز إلا في الضرورة، وهو ما ذهب إليه ابن بري هنا.
٢- رد بعض العلماء قول سيبويه و قالوا: إن إضافة الصفة المشبهة إذا كانت نكرة إلى ظاهر مضاف إلى ضمير صاحبها ممنوعٌ في الشعر وغيره، وانه لم يَرِدْ في الضرورة، وتأوّلوا البيت الذي أنشده سيبويه وهو بيت الشَّمّاخ بان الضمير الذي في (مُصْطَلاهُمَا) لـ(اعالي) ؛ لان المعنى: كُمَيْتَا الأعْلَيَيْنِ، و ليس الضمير عائداً إلى الجارتين، فهو بمنزلة قولك: زيدٌ حَسَنٌ وَجْه الأخ جَمِيْلٌ وَجْهِهِ، فالهاء تعود إلى (الأخ) لا إلى (زيد) فكأنه قال: زيدٌ حَسَنٌ وَجْهِ الأخ جَمِيْلٌ وَجْه الأخ.
٣- ذهب الكوفيون، و تبعهم السهيلي، و ابن مالك إلى جوازه في السعة.
والقول الثالث هو القول الراجح ؛ لأنه ورد في حديث أم زرع: " صَفْرُ وِشَاحِهَا "، وفي حديث الدجال: " أَعْوَرُ عَيْنِهِ اليُمْنَى "، وفي وصف النبي -صلى الله عليه وسلم-: " شَثْنُ أَصَابِعِهِ ".
و النصب مثل الجر ؛ لان الجر في هذا الباب ثانٍ عن النصب.
انظر: الكتاب ١ / ١٠٢ (بولاق)، الاصول ٣ / ٤٧٥، ما يحتمل الشعر من الضرورة ٢٥٣-٢٥٤، المسائل البصريات ١ / ٣٥٢، المسائل البغداديات ١٣٣-١٤١، التعليقة ١ / ١٤٣، الخصائص ٢ / ٤٢٠، إصلاح الخلل ٢١٢-٢١٦، أمالي السهيلي ١١٧، شرح المفصل ٦ / ٨٦-٨٨، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢ / ٨٨٦، شرح الجمل ١ / ٥٧١ -٥٧٥، شرح التسهيل ٣ / ٩٥ -٩٦، شرح الكافية الشافية ٢ / ١٠٦٧ -١٠٦٩، البسيط ٢ / ١١٠٠، شرح الكافية للرضي ١ / ٩١٢، الخزانة ٤ / ٢٩٦-٣٠٣.

(٢) اختلف في معمول الصفة المشبهة إذا كان منصوباً، و ذلك على النحو الآتي:
١- ذهب الكوفيون إلى انه منصوبٌ على التمييز سواء كان نكرة أم معرفة.
٢- ذهب البصريون إلى انه منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة، و على التمييز إذا كان نكرة.
٣- ذهب بعض النحويين إلى انه منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به سواءٌ كان نكرة أم معرفة. =

نحو: هذا ضاربُ زيدٍ وعمروٍ وعمراً(١)، والمخفوض بالصفة المشبهة لا يجوز العطف عليه إلا على اللفظ دون الموضع فلا يجوز: هذا حَسَنٌ الوَجْهِ والعيْنَ بالنصب(٢).

= ٤- ذهب ابن شقير إلى انه منصوبٌ على خلاف المضاف، و ذلك انك تقول: زيدٌ حَسَنُ الوَجْهِ، أو حَسَنُ وَجْهٍ، ثم تقول: حَسَنٌ الوَجْهَ أو وجهاً فتنتصب بخلاف المضاف.
ووجه تشبيهه بالمفعول انهم لما اجروه مجرى اسم الفاعل في العمل، واسم الفاعل يضاف إلى معموله المنصوب قصدوا التخفيف بالإضافة في باب الصفة المشبهة فشبهوا مرفوعه بالمفعول فنصبوه لتصح الإضافة، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره ؛ فلذلك أضمروا فيه لفظَ ضمير من جرى عليه.
والراجح ما ذهب إليه البصريون من أنه منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به إذا كان معرفة، وعلى التمييز إذا كان نكرة ؛ وذلك لانه لم يثبت في كلامهم تمييزٌ منصوبٌ وهو معرفة.
انظر: الاصول ١ /٢٥٥، المحلى لابن شقير ٤٥-٤٦، شرح المقدمة الكافية ٣ /٨٤٦، شرح الكافية للرضي ٢ /١ /٧٥٩، البسيط ٢ /١٠٨٠.

(١) إذا عطفت على المجرور باسم الفاعل فإن كان بمعنى الماضي نحو: هذا ضاربُ زيدٍ امسِ وعمروٍ، فالمختار جر المعطوف حملاً على اللفظ، والنصب جائز لكن بإضمار فعل يفسره لفظُ اسم الفاعل وإن لم يعمل ؛ و لذلك ضَعُفَ، و لا يكون ذلك المقدر إلا ماضياً ؛ ليوافق المفسِّر إلا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو: هذا ضاربُ زيدٍ أمس و عمرا غدا.
و إن كان بمعنى الحال أو الاستقبال جاز الجر عطفاً على اللفظ، و جاز النصب لكن اختلفوا فيه على النحو الاتي:
١- قول سيبويه: إنه منصوبٌ بفعل مقدر.
٢- قال غير سيبويه: إنه منصوبٌ عطفاً على محل المجرور ؛ لان محله النصب، و لايحتاج إلى تكلف الإضمار، و إنما يحتاج الى تكلف الإضمار إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضي ؛ لان اضافته محضة لا ينوى بها الانفصال.
٣- قيل: إن الوجهين جائزان، و نسب ذلك إلى سيبويه.
والظاهر ان النصب بتقدير فعل أرجح كما قال ابن ابي الربيع ؛ لان الحذف في كلام العرب احسنُ واكثرُ من العطف على الموضع، ومن تَوَهُّم ما ليس موجوداً.
انظر: الكتاب ١ /٨٧، الاصول ١ /١٢٧-١٢٨، إصلاح الخلل ٢٠٣-٢٠٤، شرح الجمل لابن خروف ١ /٥٤٠-٥٤٢، شرح الجمل ١ /٥٥٥، شرح الكافية للرضي ٢ /١ /٧٣٩-٧٤٠، البسيط ٢ /٧٩٣-٧٩٧، ١٠٢٩-١٠٣٣، شرح الكافية الشافية ٢ /١٠٤٧-١٠٥٠، توضيح المقاصد ٣ /٢٧، شرح الفية ابن مالك لابن جابر ٣ /١٤٩، الخزانة ٨ /٢١٥-٢١٧.

(٢) أجاز الفراء أن يُتْبَعَ مجرور الصفة المشبهة على موضعه من الرفع فاجاز: هذا قويُّ اليدِ والرِّجْلُ، وقد صرح سيبويه بمنع ذلك، وانه لم يُسْمَعْ، و نص النحويون على انه لا يجوز العطف على مجرورها نصباً، لا تقول: هو الحسنُ الوجه و البدنَ -بجر(الوجه) و نصب (البدن)- ؛ لان معمولها ليس منصوباً في=

الثامن: أن اسم الفاعل يجوز الفصل بينه وبين مفعوله بالظرف وحرف الجر(١)، والصفة المشبهة لا يجوز فيها ذلك، لا تقول: هو كريمٌ فيها حَسَبَ الأبِ(٢).

التاسع: أن الصفة المشبهة قد تكون مؤنثة بالألف المقصورة، والألف الممدودة، نحو: حمراء (١٣٩) وسَكْرى فتقول: هندٌ حمراءُ الوَجْهِ، و حمراءُ الوَجْهَ، و هندٌ سَكْرَى الزوجِ، وسَكْرَى الزوجَ(٣)، و اسم الفاعل لا يكون مؤنثاً إلا بالتاء لا غير.

العاشر: ما ذهب إليه الزجاج من أن الصفة المشبهة لا تعمل في المنصوب مضمراً، لا تقول: هو حَسَنٌ إيَّاه، تعني: (الوجه) إذا تقدُم له ذِكْرٌ(٤)، وذلك جائزٌ في اسم الفاعل(٥).

= المعنى، وإنما هو مرفوع. انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٨٨٥-٨٨٦، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٤، مغني اللبيب بمراجعة (الأفغاني) ٤٣٩، الأشباه والنظائر ٤/٧٦.

(١) فيجوز: زيدٌ ضاربٌ في الحرب الأبطالَ. انظر: التذييل و التكميل ٣/١٢٢٦أ، مغني اللبيب ٤٣٩، الاشباه و النظائر ٤/٧٧.

(٢) اختلف في جواز الفصل بين الصفة المشبهة و معمولها على النحو الآتي:

١- ذهب الجمهور إلى أنه يمتنع الفصل بين الصفة المشبهة و معمولها.

٢- ظاهر كلام أبي حيان أن هناك من أجاز الفصل بين الصفة المشبهة و معمولها لكنه لم ينسبه إلى أحد.

و الراجح -فيما يظهر- عدم الجواز؛ لضعف عمل الصفة المشبهة؛ لأنها فرعٌ في العمل عن فرعٍ، إذ إنها محمولةٌ في عملها على اسم الفاعل.

انظر: ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥٤، التذييل و التكميل ٣/٢٢٥ ب، ١٢٢٦أ، مغني اللبيب ٤٣٩، الأشباه و النظائر ٤/٧٧، الهمع ٥/٩٢.

(٣) علامات التأنيث: التاء، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة، و (حَمْرَاء) صفة مُشَبَّهَة على وزن (فَعْلاء) مذكرها (أفْعَل)، أما (سَكْرَى) فهي صفة مشبهة على وزن (فَعْلَى)، مذكرها (فَعْلان)، و انما قال ابن بري: " قد تكون بالألف المقصورة والألف الممدودة " ؛ لأن مؤنث (أفْعَل)، و(فَعْلان) قد يكون بالتاء مثل: (أرْمَل) و (أرْمَلَة)، و (نَدْمَان) و (نَدْمَانة). انظر: الأصول ٢/٨٥، شرح الجمل ٢/ ٢١٠، ٢١٣، ارتشاف الضرب ٢/٨٥٦، ٨٥٩.

(٤) أجاز الفراء: مررتُ برجُلٍ حَسَنٍ الوَجْهِ جَمِيلٍ إيَّاه، و يُرَدُّ عليه بأنه لا يفصل الضمير ما قُدِرَ على اتصاله، و هذا إنما يكون إذا باشرت الصفة الضمير، و خلت من (أل)، و أجاز الكسائي و تبعه ابن مالك: رأيتُ غلاماً حَسَنَ الوَجْهِ أحْمَرَه على أن الهاء في (أحمره) منصوبة على التشبيه بالمفعول به. انظر: شرح التسهيل ٣/٩٣، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٥١، توضيح المقاصد ٣/٥٣، الهمع ٥/٩٦.

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ٢/٢٢٦، شرح التسهيل ٣/٩٣.

فَصْلٌ
(فَرْقٌ) بين اسم الفاعل والمصدر

وذلك من عشرة أوجه:

الاول: أن اسم الفاعل يعمل بمعنى الحاضر والمستقبل دون الماضي، و المصدر يعمل بمعنى الازمنة الثلاثة، نحو: عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً اليوم وامس وغداً(١).

الثاني: أن سبب عـمل اسم الفـاعل عـمل الفعل هو لكونه جارياً على الفـعل المضارع في حركاتـه وسكونـه وعـدد حروفه، والمصدر سبب عمله عمل الفعل هو كـون الفـعل مـشـتـقـاً منه(٢)، ولفظُه لفظُه ؛ ولذلك عـمل بمعنى الأزمنة

(١) وذلك لانه عمل لكونه اصلاً، فلم يتقيد بزمان بخلاف اسم الفاعل، وقيل: لانه عمل بالنيابة عن الفعل والفعلُ لا يشترط فيه ذلك، ونقل عن ابن ابي العافية انه لا يعمل ماضياً، قال ابو حيان: و لعل ما نقل عنه لا يصح. انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٦، ارتشاف الضرب ٥/٢٢٥٦، توضيح المقاصد ٣/٩، الهمع ٥/٧٠.

(٢) هذه مسالة خلافية مشهورة اختُلفَ فيها على النحو الآتي:

١ – قول البصريين: إن المصدر أصل المشتقات.

٢ – قول الكوفيين: إن الفعل اصل المشتقات.

٣ – ذهب بعض البصريين إلى ان الوصف ماخوذٌ من الفعل الماخوذ من المصدر.

٤ – ذهب ابو بكر بن طلحة إلى ان كلاً من المصدر والفعل اصلٌ بنفسه.

ولكل فريق من هذه الفِرَق ادلته، والذي تؤيده الادلة ان المصدر اصل المشتقات ؛ لِمَا يأتي: اولاً: ان المصدر من جنس الاسماء، والاسماء اصول الافعال، فالمصادر قبل الافعال، ثانياً: ان الفعل يدل على الحدث والزمان، ولو كانت المصادر مشتقة من الافعال لدلّت على ما في الافعال من الحدث والزمان وعلى معنى ثالث، كما دلت اسماء الفاعلين والمفعولين على الحدث وذات الفاعل، وكذلك كل مشتق يكون فيه الاصل وزيادة المعنى الذي اشتق له، فلما لم تكن المصادر كذلك عُلِمَ انها ليست مشتقة من الافعال. انظر: الكتاب ١/٢١، الاصول ١/١٣٧، الإيضاح في علل النحو ٥٩، التعليقة ١/٤٣، الإنصاف ١/٢٣٥، شرح كتاب سيبويه للصفار ١/٢٢٦ – ٢٢٨، شرح التسهيل ٢/١٧٨، ارتشاف الضرب ٣/١٣٥٣، الهمع ٣/٩٥.

وعلى هذا اختلف في المصدر هل عمل بالاصالة او بالمشابهة ؟، وذلك على النحو الآتي:

الثلاثة(١)؛ لانه مناسب لكل واحد منها، وهو لاشتقاق الفعل منه، وكونه مقدَّراً بـ(أنْ) والفعل، فصار الفعل كأنه منطوقٌ به(٢).

الثالث: أن اسم الفاعل يجوز تقديم منصوبه عليه نحو: هذا زيداً ضاربٌ(٣)،

= * قيل: إنه عمل عمل الفعل لأن الفعل اشتق منه وبني مثله للأزمنة الثلاثة. انظر: الأصول ١/ ١٣٧

* قيل: إن المصدر يعمل بنفسه لا بالنظر إلى الفعل لاقتضائه للعمول كالفعل، فيكون على هذا أصلا مطلقا. انظر: نظم الفرائد ٢٧٢ – ٢٧٣، شرح الفية ابن معطي لابن القواس ٢/ ١٠٠٧، الأشباه والنظائر ٤/ ٦٠.

(١) انظر: شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/ ٩١٩. ولم يُشترَط الزمان لعمل المصدر لأمرين:

* أن شبهه بالفعل قوي، إذ معناه معنى الفعل، بخلاف اسم الفاعل فإنه اسمٌ لمحلّ الفعل فلم يحتج المصدر إلى زيادة تقوية.

* أن المصدر لم يوضع لزمان أصلا، فلو اشترط فيه ذلك لادى إلى إبطال الأقوى مع إعمال الأضعف.

انظر: شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/ ٨٢٦.

وذكر أبو حيان أن عمل المصدر لا يتقدر بزمان، وأنه حُكِيَ عن ابن أبي العافية أنه لا يعمل ماضياً، قال أبو حيان: ولعله لا يصح عنه. انظر: الارتشاف ٥/ ٢٢٥٦، توضيح المقاصد ٣/ ٩، الهمع ٥/ ٧٠.

(٢) انظر هذا الفرق فيما ياتي: أمالي ابن الشجري ٣/ ٢٠٠، شرح المفصل ٦/ ٦١، المحصل في شرح المفصل للورقي ١٢٠ ب، شرح التسهيل ٣/ ١٠٦، شرح الكافية الشافية ٢/ ١٠١١ – ١٠١٢.

(٣) هذا إذا لم يكن بالألف واللام، أما إذا كان اسم الفاعل بالألف واللام ففي تقديم معموله عليه خلاف؛ وذلك تبعاً لاختلافهم في الألف واللام، وذلك أنهم اختلفوا فيها على النحو الآتي:

١. ذهب أكثر النحويين إلى أنها اسمٌ موصول.

٢. ذهب المازني إلى أنها حرفٌ مصدري، ونُسِبَ هذا القول إلى الأخفش.

٣. ذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف، ونُسِبَ هذا القول إلى المازني كما في الكامل للمبرد، واللامات للزجاجي، ويكون الاسم بعدها منصوباً بفعلٍ محذوف.

٤. ذهب ابن برّي، وتبعه المهلبي وابن يعيش في أحد قوليه إلى أنها اسمٌ موصول، مع كونها مفيدة للتعريف.

٥. ذهب الشلوبين إلى أنها حرف تعريف، مع كونها بمعنى (الذي).

٦. ذهب الزمخشري إلى أنها مقتطعة من (الذي).

٧. قال الخوارزمي: إن الألف واللام بمعنى (الذي) وله محلٌ من الإعراب حسب موقعه من الجملة، والاسم المشتق صلته، وهو بمنزلة الفعل المضارع، وهو اسمٌ من وجه، وفعلٌ من وجه، فهو فعلٌ من جهة=

ولا يجـوز ذلك في المصـدر [٣٩ب] لا تقـول: أعـجـبني زيـداً ضـربُك، تريـد: أعجبني ضربُك زيداً(٤).

= المعنى، اسمٌ من جهة اللفظ؛ ولذلك فهذه الحركة في آخره بمنزلة الحركة في آخر المضارع، والألف واللام في أوله لكونه اسماً، عملاً بالشبهين.

والراجح أنها حرفُ تعريف لِمَا يأتي:

١. أنك تقول: نِعْمَ الضارب، ونِعْمَ القائم، وغير جائز ان تقول: نِعْمَ الذي عندك؛ لان (نِعْمَ) لا تدخل على (الذي) وأخواتها، وتدخل على (القائم) و (الضارب)، فدل على ان الالف واللام فيهما ليستا بمعنى (الذي).

٢. انها لو كانت اسماً لكان لها موضعٌ من الإعراب، ولا خلاف انه لا موضع لها.

٣. اما احتجاج من قال: إنها اسمٌ بعود الضمير إليها من الصفة في نحو: جاءني الضارب فيُرَدُّ بان الضمير لا يعود إلى الألف واللام، وإنما يعود إلى موصوف محذوف، فتقدير: مررت بالضارب مررت بالرجل الضارب، او انه يعود إلى مدلول الالف اللام وهو (الذي).

٤. أن لام (الذي) زائدة بخلاف (ال) هنا.

انظر في هذه المسالة: الكامل ١ / ٥٢، ٥٦، الاصول ٢ / ٢٢٣، ٢٦٥، اللامات للزجاجي ٥٧، التخمير ٢ / ١٩١، شرح المفصل ٣ / ١٤٤، النوطئة ١٦٨ – ١٦٩، شرح التسهيل ١ / ٢٠٠ – ٢٠٣، شرح الكافية للرضي ٢ / ١ / ٢٠٥.

وبناءً على هذا فمن رأى ان الألف واللام اسمٌ موصول فإنه يمنع تقدُّم معمول اسم الفاعل عليه لان الصلة كالجزء من الموصول كحرف الدال من (زيد) فكما لا يجوز تقديم حروف الاسم بعضها على بعض كذلك لا يجوز تقديم ما في حيز الصلة على الموصول.

ومن رأى ان الألف واللام حرفٌ فإنه لا يمنع من تقدم ما بعد اسم الفاعل عليه.

(١) قيل: لانه عند العمل مؤول بحرف مصدري مع الفعل، والحرف المصدري موصول، ومعمول المصدر في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف، ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول، واجاز الرضي تقدُّمَ معموله عليه إذا كان ظرفاً او شبهه، وجعل منه قوله تعالى: ﴿ولا تاخذكم بهما رافة﴾، وقوله: ﴿فلمّا بلغ معه السعي﴾، وعلَّلَ ذلك بانه ليس كل مؤول بشيءٍ حكمه حكم ما أُوِّلَ به، فلا مَنْعَ من تاويل المصدر بالحرف المصدري من جهة المعنى، مع انه لا يلزمه أحكامه، بلى، لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله، والظرف وشبهه يكفيهما رائحة الفعل. انظر: شرح الكافية ٢ / ١ / ٧١١–٧١٢.

وانظر في امتناع تقدم معمول المصدر عليه، وجواز ذلك في اسم الفاعل المجرد من الألف واللام: الأصول ١ / ١٣٧، ٢ / ٢٢٤، أمالي ابن الشجري ٣ / ٢٠٠، نظم الفرائد ٢٧٢، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣ / ٨٢٦، شرح المفصل ٦ / ٦١، المحصل للورقي ١٢٠ ب، شرح التسهيل ٣ / ١١٣، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٥٦، الاشباه والنظائر ٤ / ٦٠.

الرابع: أن اسم الفاعل يضاف إلى المفعول دون الفاعل ؛ لأن اسم الفاعل هو الفاعل، فلا يضاف الشيء إلى نفسه ، والمصدر يضاف إلى الفاعل، وإلى المفعول ؛ لأنه غيرهما، نحو: عجبتُ من ضَرْبِ زيدٍ عمراً، ومن ضَرْبِ زيدٍ عمروٌ، فـ(زيدٌ) في الجملة الأولى فاعل، وفي الثانية مفعول(١).

الخامس: أن الألف واللام في اسم الفاعل هي للتعريف، وبمعنى (الذي)(٢)، وهي في المصدر للتعريف فقط(٣).

السادس: أن اسم الفاعل جارٍ على الفعل المضارع في حركاته وسكونه وعدد حروفه، والمصدر ليس كذلك(٤).

السابع: أن إضافة اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال إضافةٌ غير محضة لا تتعرف بما تضاف إليه نحو: هذا رجلٌ ضاربُ زيدٍ غداً، فـ(ضاربٌ) نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة(٥)، وأما المصدر فإضافته إضافة محضة نحو قولك: جلوس زيدٍ حَسَنٌ، فـ(الجلوس) معرفة ؛ لأن إضافته إلى (زيد) إضافةٌ محضة(٦).

---

(١) انظر: أمالي ابن الشجري ٣ / ٢٠٠، نظم الفرائد ٢٧٢، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ٩١٩، شرح المفصل ٦ / ٦١، الحصل للورقي ١٢٠ ب، ارتشاف الضرب ٥ / ٢٢٧٤، الأشباه والنظائر ٤ / ٦٠.

(٢) انظر في مسألة أن الألف واللام في اسم الفاعل تفيد التعريف مع كونها بمعنى (الذي) ما يأتي: نظم الفرائد ٢٧٢، شرح المفصل ٦ / ٦١، الأشباه والنظائر ٤ / ٦٠.

وهذا يعكس الحيرة في هذه الألف واللام، إذ كيف تكون للتعريف وبمعنى (الذي)، وقد سبق بيان أن الراجح فيها أنها حرف تعريف.

(٣) انظر: نظم الفرائد ٢٧٢، شرح المفصل ٦ / ٦١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣ / ٩١٧، شرح الكافية ٢ / ١ / ٧١٦، الأشباه والنظائر ٤ / ٦٠.

(٤) سبق ذكر الخلاف في جريان اسم الفاعل على الفعل المضارع في حركاته وسكونه عند الحديث عن الفرق بينه وبين الصفة المشبهة، أما المصدر فعدم جريانه على الفعل المضارع في الحركات والسكنات ظاهر.

(٥) انظر: شرح المفصل ٢ / ١٢٢، شرح الكافية للرضي ١ / ٢ / ٨٩٥، ارتشاف الضرب ٤ / ١٨٠٥.

(٦) اختلف في إضافة المصدر على النحو الآتي:

١. ذهب الجمهور إلى أن إضافة المصدر محضة. =

الثامن: أن اسم الفاعل يجوز فيه الجمع بين الألف واللام والإضافة [٤٠أ] نحو: هذا الضاربُ الرَّجُلِ(١)، ولا يجوز ذلك في المصدر، لا يجوز أن يقال: عجبتُ من الضربِ الرَّجُلِ(٢).

التاسع: أن اسم الفاعل يتضمن الفاعل فيه، والمصدر لا يتضمنه، بل يكون محذوفاً غير مضمر، لا تقول: عجبتُ من ضَرْبِ زيداً، تريد: من ضَرْبِ أنت زيداً أو هو(٣).

= ٢. ذهب ابن برهان وابن الطراوة إلى أن إضافة المصدر غير محضة، واستدلا على ذلك بأن المصدر إذا أضيف إلى فاعله فالمضاف إليه في محل رفع، وإذا أضيف إلى مفعوله فالمضاف إليه في محل نصب، فإضافته في ذلك كإضافة (حسن وضارب) في نحو: حسن الخلقِ وضارب زيدٍ، فكما أن هذين إضافتهما غير محضة فكذلك المصدر، كما استدلا بأن المصدر عمل بالنيابة، واسم الفاعل عمل بالشبه، وما عمل بالنيابة أقوى مما عمل بالشبه، وقد قام الدليل على أن إضافة ما عمل بالشبه غير محضة كما في اسم الفاعل، فما عمل بالنيابة أولى أن تعد إضافته غير محضة.

والراجح أن إضافة المصدر محضة؛ وذلك لأن المصدر المضاف إلى معرفة قد سُمِعَ نَعْتُه بمعرفة، فلو كان نكرة لم يجز ذلك، كما أن إضافة الصفة إلى مرفوعها أو منصوبها منوية الانفصال بالضمير المستتر فيها فالانفصال حاصل باعتبار آخر بخلاف المصدر، قال الرضي: اعلم أن حال المصدر بخلاف الصفة، فإن إضافته إلى معموله محضة؛ وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظاً ومعنى، أما لفظاً فلعدم موازنته، وأما معنى فلأنه لا يقع موقع الفعل، ولا يفيد فائدته إلا مع ضميمة وهي (أنْ) بخلاف الصفة.

انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/١٠٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٧ - ٩١٨، شرح التسهيل لابن مالك ٣/٢٢٨، شرح الكافية ١/٢/٨٨٩، ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٥.

(١) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢/٩٠٦.

(٢) من الوجوه التي يأتي عليها المضاف والمضاف إليه أن يكون الألف واللام في الأول والثاني، وهذا لا يكون إلا في ثلاثة أبواب هي: باب الصفة المشبهة باسم الفاعل نحو: مررت بالرجلِ الحسَنِ الوجْهِ، وباب اسم الفاعل نحو: مررتُ بالرجلِ الضاربِ الغلامِ والمكرمِ الأبِ، وباب العدد نحو: الثلاثةُ الأثوابِ، والمائةُ الدرهمِ. انظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/١٠٩٢ - ١٠٩٣.

(٣) اختلف في المصدر هل يتضمن فاعلاً فيه أو لا، وذلك على النحو الآتي:

١. ذهب البصريون إلى أن الفاعل محذوف.

٢. ذهب الكوفيون إلى أن الفاعل مضمر.

=

العاشر: أن اسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً(١)، [والمصدر يعمل معتمداً] وغير معتمد، ومعنى اعتماد اسم الفاعل أنه لا يعمل حتى يكون صفة، أو صلة، أو خبراً، أو حالاً، أو معتمداً على (ما) النافية، أو ألف الاستفهام، نحو: زيدٌ ضاربٌ عمراً، ومررت برجلٍ ضاربٍ عَمْراً، وهذا زيدٌ ضارباً عَمْراً، والضاربٌ عمراً زيدٌ، وما ضاربٌ عمراً زيدٌ، وأضاربٌ عمروٌ زيداً.

= ٣. ذهب ابو القاسم بن الأبرش إلى أنه منوي إلى جنب المصدر، ولا يقال: هو محذوف.

والراجح - فيما يظهر - أن الفاعل منويٌّ كما قال ابنُ الأبرش، لأن الفاعل لا يجوز حذفه، ولا يجوز أن يكون مضمراً؛ لأنه يقال: عجبتُ من ركوبِ الفرسِ، وليس هناك ذكر شيءٍ قبله يمكن ان يعود إليه، ثم إن هناك فرقاً بين عمل الفعل وشبهه من اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وعمل المصدر؛ وذلك لأن ضمير الفاعل كالجزء من الفعل؛ ولذلك سُكِّنَ له آخر الفعل في ضربتُ، وفُصِلَ بضمير الفاعل بين الفعل وإعرابه في نحو (يفعلان) و (يفعلون) و (تفعلين) فكما لا يجوز حذف الجزء من الكلمة بقياس فكذلك لا يجوز حذف الفاعل إذا كان مضمراً، ثم حمل على الضمير المتصل الضمير المنفصل والاسم الظاهر في امتناع الحذف، وحُمِلَ على الفعل ما اشبهه، فلما كان المصدر لا يتصل به ضميره لم يكن نسبة فاعله منه نسبة الجزء من الكلمة، وليس كـ(حسنِ الوجهِ)؛ لأن هذا يقبل الإضمار، والمصدر لا يقبله؛ لانه بمنزلة اسماء الأجناس.

انظر: الكتاب ١/٩٧ (بولاق)، شرح المقدمة الكافية لابن الحاجب ٣/٨٢٧، شرح التسهيل ٣/١١٢، شرح الكافية للرضي ٢/١/٧١٣ - ٧١٤، الارتشاف ٥/٢٢٥٨، التذييل ٣/١٢٣٤ أ - ب، المساعد ٢/٢٣١ - ٢٣٢.

وقد ذكر هذا الفرق بين المصدر واسم الفاعل في: أمالي ابن الشجري ٣/٢٠٠، نظم الفرائد ٢٧٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٦ - ٩١٧، المحصل للورقي ١٢٠ ب، الاشباه والنظائر ٤/٦٠.

(١) اختلف هل يُشْتَرَطُ لعمل اسم الفاعل المجرَّد من (أل) أن يعتمد على شيءٍ، وذلك على النحو الآتي:

١. ذهب الجمهور إلى أنه يُشْتَرَطُ لعمل اسم الفاعل المجرَّد من (أل) أن يعتمد على نفي أو استفهام أو موصوف أو مخبر عنه.

٢. ذهب الكوفيون ووافقهم الأخفش إلى أن اسم الفاعل يعمل معتمداً وغير معتمد.

٣. يُفْهم من نصِّ سيبويه أن الخليل وسيبويه يستقبحان إعمال اسم الفاعل غير معتمد، ولا يمنعانه، كما صرَّح بذلك ابنُ السراج والفارسي وابن مالك وذكروا أنه جائزٌ على قبحه، وقال ابنُ مالك: مَنْ قال إن سيبويه يمنع إعماله غير معتمد فقد قَوَّلَ سيبويه ما لم يقل.

والراجح أن إعمال اسم الفاعل غير معتمد قليل قبيح؛ لأن اسم الفاعل عمل حملاً على الفعل، فهو فرعٌ=

والمصدر يعمل مظهراً لا مضمراً(١)، واسم الفاعل يعمل مضمراً ومظهراً، نحو: هذا ضاربٌ زيداً وعمراً(٢)، والمصدر يعمل مفرداً لا مثنى ولا مجموعاً(٣)، واسم الفاعل يعمل مفرداً ومثنى ومجموعاً(٤).

= في عمله عن الفعل، والفرع احطُّ رتبة من الأصل.
انظر: الكتاب ١/٢٧٨، المقتضب٤/١٢٧، الاصول ١/٦٠، البغداديات ٤١٦ – ٤١٧، التعليقة ١/٢٨١ – ٢٨٢، شرح الجمل ١/٥٥٣، ٣٤١، شرح التسهيل ١/٢٧٣، شرح الكافية للرضي ٢/١/٧٢٤ – ٧٢٦، الارتشاف ٥/٢٢٦٩ – ٢٢٧١.
انظر هذا الفرق بينهما فيما ياتي: امالي ابن الشجري ٣/٢٠٠، شرح المفصل ٦/٦١، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٣/٩١٩، الفصل للورقي ١٢٠ ب، الاشباه والنظائر ٤/٦٠.

(١) اختلف في إعمال المصدر مضمراً على النحو الآتي:
١. قول الجمهور: إنه لا يعمل مضمراً.
٢. قول الكوفيين: إنه يجوز إعماله مضمراً فيقولون: ضربي زيداً حسنٌ وهو عمراً قبيح.
٣. اجاز الفارسي والرماني وابن جني إعماله في المجرور، وأجاز بعضهم إعماله في الظرف.
والراجح انه لا يعمل مضمراً؛ لان الإضمار يُزيل المصدر عن الصفة التي هي اصل للفعل، وذلك ان ضمير المصدر ليس بمصدر على الحقيقة، كما ان ضمير العَلَم ليس بعلَم، وضمير اسم الجنس ليس باسم جنس.
انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٦، الارتشاف ٥/٢٢٥٧، المساعد ٢/٢٢٦، الهمع ٥/٦٥.

(٢) قوله: هذا ضاربٌ زيدٍ وعمراً، (عمراً) منصوبٌ باسم فاعل مضمر تقديره: وضاربٌ عمراً. انظر: التخمير ٣/١٠٠، شرح المفصل ٦/٦٩.

(٣) اشترط النحويون لإعمال المصدر ان يكون مفرداً، فإن ثني لم يعمل، اما إذا جُمِعَ جَمْعَ تكسير فقد اختلف في إعماله على النحو الآتي:
١. اجاز قومٌ إعماله، وهو اختيار ابن هشام اللخمي، وابن عصفور، وابن مالك.
٢. منع قومٌ إعماله، ومنهم ابنُ سيده، وابو حيان.
والراجح جواز إعماله؛ لورود السماع بذلك، وتأوُّلُ ما ورد منه على إضمار فِعْل فيه بُعْدٌ وتكلُّف.
انظر: شرح التسهيل ٣/١٠٧، الارتشاف ٥/٢٢٥٧ – ٢٢٥٨، التذييل ٣/٢٣٠ب، المساعد ٢/٢٢٦ – ٢٢٨، الهمع ٥/٦٦.

(٣) انظر: شرح المفصل ٦٦/٧٤، شرح الكافية ٢/١/٧٣٦، المساعد ٢/١٩٢، قال ابو حيان: في البسيط: إنه إذا كان مثنى او مجموعاً جَمْعَ سلامة لمذكّر في موضع يُفْرَدُ فيه الفعل فلا يعمل تقول: مررتُ برجلٍ ضارباه الزيدان صار كالاسم كقولك: مررتُ برجلٍ اخواه الزيدان، فلا يجوز: مررتُ برجلٍ ضاربون غلمانه زيداً، وخالف المبرد فقال: إنه يعمل. انظر: التذييل ٣/٢٠٧ب، الارتشاف ٥/٢٢٦٧.

فَصْلٌ
(فَرْقٌ) بين (كان) إذا كان فيها ضمير الشأن والقصة ٠ ٤ب وبينها إذا كان فيها ضمير غيره

وذلك من عشرة أوجه:

أحدها: أن ضمير الشأن والقصة(١) لا يجوز إظهاره(٢)، ولا يكون إلا مضمراً.

الثاني: أنه لا يرجع إلى مذكور(٣).

الثالث: لا يتبعه شيءٌ من نعتٍ، أو توكيدٍ، أو عطفٍ، أو بدلٍ(٤).

الرابع: لا يثنى ولا يجمع(٥).

الخامس: لا يخبر عنه بمفرد(٦).

---

(١) هذه تسمية البصريين، كما يسمونه ضمير الحديث والأمر و الخبر، وقد يسمونه مجهولاً، والكوفيون يسمونه مجهولاً، ويسمونه ضمير الأمر.
انظر: معاني القرآن للفراء١ / ٣٦١، مجالس ثعلب١ / ٢٧٢، المقتضب٤ / ٩٩، الأصول١ / ٨٦، ٨٨، ١٨٢، الجمل٤٩، التعليقة١ / ١٠٥، ١٠٧، المسائل الحلبيات٢٥٣، الغرة الخفية١ / ٣١٨.

(٢) هذا إذا كان ضمير القصة في محل رفع مثل أن يكون اسماً لـ(كان)، أما إذا كان في محل نصب كأن يكون اسماً لـ(إنّ) فإنه يجب إظهاره. انظر: الكتاب١ / ٦٩- ٧٠، المسائل الحلبيات٢٤٧، المقتصد١ / ٤١٩، النكت١ / ٢٠٨، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٢، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس١ / ٦٤٩.

(٣) انظر: المسائل الحلبيات٢٥٣، المقتصد١ / ٤١٩، أمالي ابن الشجري٣ / ١١٥، الغرة الخفية١ / ٣١٨، شرح المفصل٣ / ١١٤، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢ / ١ / ١٧٨، تعليق الفرائد٢ / ١٢١.

(٤) وذلك لئلا يزول الإبهام المقصود منه، وهذه الأشياء توضحه. انظر: المسائل البصريات ١ / ٣٧١، ٢ / ٨٤٤،، شرح المفصل٧ / ١٠١، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ / ١ / ١٨١، شرح ألفية ابن معطي لابن القواس١ / ٦٥٠، مغني اللبيب١ / ٢٣٢، الأشباه والنظائر٤ / ١٩- ٢٠، الهمع١ / ٢٣٢.

(٥) انظر: الغرة الخفية١ / ٣١٨، شرح المفصل٣ / ١١٤، شرح التسهيل١ / ١٦٤، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢ / ١ / ١٧٨.

(٦) هذا مذهب البصريين، وأجاز الكوفيون والأخفش أن يُخبَر عنه بمفرد، والراجح مذهب البصريين ؛ لأن الإخبار عنه بالمفرد ليس له وجهٌ من القياس أو السماع، فالمفرد لا يحصل به التفسير. انظر: معاني القرآن للفراء١ / ٥١، الأصول١ / ١٨٣، المسائل البصريات١ / ٤٣٣، المسائل الحلبيات٢٤٧، شرح المقدمة المحسبة٢ / ٣٥٣، شرح المفصل٣ / ١١٤، شرح التسهيل١ / ١٦٤.

السادس: أنه لا يرجع ضمير من الجملة إليه(١).

السابع: أن الخبر عن الشأن والقصة لا يجوز تقديمه(٢).

الثامن: أنه لا يستعمل [إلا] في التفخيم(٣).

التاسع: أنه لا يُقْصَد به شيءٌ بعينه(٤).

العاشر: أنه يجوز تذكيره وتأنيثه حيثما وقع، نحو: كان زيدٌ قائمٌ، وكانت زيدٌ قائمٌ، في الأول: كان الأمر، وفي الثاني: كانت القصة(٥).

(١) السبب في ذلك ان الجملة المُفَسِّرة لضمير الشان هي ضمير الشان في المعنى فلا تحتاج إلى عائد. انظر: المحتسب٢ / ٣٠، شرح المقدمة المحسبة٢ / ٣٥٣، كشف المشكل١ / ٣٣٣، شرح المفصل٣ / ١١٤، الاشباه والنظائر٤ / ٢٠، الهمع١ / ٢٣٢.

(٢) العلة في ذلك ان تأخير ضمير الشان عن الجملة المُفَسِّرة يفوّت الغرض المقصود منه وهو تعظيم مضمون الكلام، كما انه لو أُخِّر لخرج عمّا نحن فيه. انظر: المسائل الحلبيات ٢٤٧، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٢، شرح التسهيل١ / ١٦٣، شرح الكافية لابن معطي لابن القواس١ / ٦٥٠، الاشباه والنظائر٤ / ٢٠، الهمع١ / ٢٣٣.

(٣) مبعث هذا التفخيم الإبهام ثم التفسير. انظر: شرح المقدمة المحسبة٢ / ٣٥٤، شرح المفصل٣ / ١١٤، الإيضاح في شرح المفصل ١ / ٤٧٢، شرح التسهيل١ / ١٦٣، شرح الكافية لابن معطي لابن القواس١ / ٦٤٩، تعليق الفرائد٢ / ١٢١، الاشباه والنظائر٤ / ٢٠، الهمع١ / ٢٣٣.

(٤) انظر: شرح المفصل٣ / ١١٤، شرح الكافية٢ / ٢٨.

(٥) للنحويين في تذكير ضمير الشان وتأنيثه اقوال:

١. مذهب البصريين: ان الأحسن تذكيره مع المذكر، وتأنيثه مع المؤنث، ويجوز تذكيره مع المؤنث وتأنيثه مع المذكر.

٢. اختلف النقل عن الكوفيين فقيل: إنهم يجيزون تأنيثه وتذكيره مع المؤنث، وقيل: إن مذهبهم وجوب التذكير مع المذكر، والتأنيث مع المؤنث.

٣. فصّل ابن مالك فرأى انه يجب تذكيره إلا في حالات معينة، فيترجح تأنيثه إذا صُدِّرت الجملة المفسرة بمؤنث، او بفعل ذي علامة تانيث، او بمذكر شُبِّه به مؤنث، ويجوز الوجهان إذا وليه ظرف مسند إلى مؤنث.

والظاهر ان المذهب البصري ارجح؛ لان السماع والقياس يؤيدانه.

انظر: الاصول١ / ١٨٢-١٨٣، المسائل البصريات١ / ٤٣٢-٤٣٣، أمالي ابن الشجري٣ / ١١٦-١١٧، شرح المفصل٣ / ١١٦، شرح التسهيل١ / ١٦٤-١٦٥، شرح الكافية الشافية١ / ٢٣٦-٢٣٨، تعليق الفرائد٢ / ١٢٤، الهمع١ / ٢٣٤.

(فَصْلٌ)

(٤٢ب) فَرْقٌ بين اسم الفاعل والفعل

في العمل أن الفعل يعمل في كل زمان، واسم الفاعل لا يعمل إلا بشرط الحال أو الاستقبال(١).

الفعل يعمل معتمداً وغير معتمد نحو: زيدٌ يضرب أخاه، واسم الفاعل لا يعمل إلا معتمداً.

والفعل لا تدخل اللام الزائدة في مفعوله المؤخر عنه، واسم الفاعل تدخل اللام على مفعوله المؤخر عنه، فيقال: أنا ضاربٌ لزيدٍ، ولا يقال: ضربت لزيدٍ(٢).

---

(١) انظر: نظم الفرائد ١٣٢، المحصل للورقي ١٣٧، الأشباه والنظائر ٤ / ٧٠.

(٢) اختلف في زيادة اللام في مفعول الفعل المؤخر عنه، وذلك على النحو الآتي:

١. ذهب المبرّد إلى أنها تزاد في المفعول المتأخر عن فعله، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿رَدِفَ لَكُمْ﴾، وأن المعنى (رَدِفَكُم).

٢. ذهب الجمهور إلى أن اللام لا تزاد في مفعول الفعل المؤخر عنه، وما ورد محتملاً ذلك جعلوه من المسموع الذي لا يقاس عليه، أو الضرورة الشعرية.

والراجح عدم جواز زيادتها؛ لما يأتي:

١. أما الآية فقد ضُمّن (رَدِفَ) معنى الوصول أو ما أشبهه مما يتعدّى باللام، والتضمين في كلامهم كثيرٌ جداً، ولا يثبت بمحتمل قاعدة.

٢. أن القول بالتضمين أولى من أن يُدّعى زيادة الحرف؛ لأن الزيادة خروجٌ عن القياس، فلا يقال ما أمكن البقاء على القياس.

أما زيادتها مع مفعول العامل الضعيف لتقويته فقياس، ويكون العامل ضعيفاً إذا تأخر عن مفعوله كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾، أو كان فرعاً في العمل كاسم الفاعل، ومثاله قوله تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾.

انظر: الكامل ٢ / ١٠٠٠، المقتضب ٢ / ٣٧، اللامات للزجاجي ١٤٧، اللامات للهروي ٣٤- ٣٦، أمالي ابن الشجري ٢ / ٤٦٨، ضرائر الشعر لابن عصفور ٦٧، شرح التسهيل ٣ / ١٤٤، ١٤٨، البسيط ١ / ٤٦٥، ٢ / ٨٥٧ - ٨٥٨، الارتشاف ٤ / ١٧٠٩- ١٧١٠، ٥ / ٢٢٧٩، المقاصد الشافية ٢ / ٢٠٣- ٢٠٧.

والفعل إذا جرى على غير من هو له لا يبرز ضميره نحو: هندٌ زيدٌ يضربها، واسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له برز ضميره نحو: زيدٌ هندٌ ضاربته هي[1].

والله تعالى أعلم.

(١) إذا جرى الفعل على غير من هو له لم يلزم إبراز الضمير معه؛ لأن ما في أوائل الأفعال المضارعة من الزوائد الدالة على المتكلمين والمخاطبين والغائبين، وما يتصل بأواخر الأفعال الماضية من الضمائر الموضوعة لهؤلاء الفرق الثلاث يمنع من اللبس، كقولك في المضارع إذا عنيت نفسك: زيدٌ أُكْرِمُهُ، وفي الماضي: زيدٌ أكْرَمْتُهُ.

اما اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له فقد اختلف فيه على النحو الآتي:

١. ذهب البصريون إلى وجوب إبراز الضمير فتقول: زيدٌ مُكْرِمُه انا، وجَعْفَرٌ مُكَاتِبُهُ انت، يلزمك إبراز الضمير.

٢. ذهب الكوفيون إلى انه لا يلزم إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له.

والراجح وجوب إبراز الضمير إذا جرى اسم الفاعل على غير من هو له؛ وذلك لرفع اللبس، ويُحْمَل ما لا لبس فيه على ما فيه لبسٌ ليستمرَّ الباب على قياس واحد.

انظر: المقتضب ٣/٩٣، ٢٦٢؛ الاصول ١/٧٠- ٧١، تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب ١٩٩، الخصائص ١/١٨٦، أمالي ابن الشجري ٢/٥٢- ٥٦، الإنصاف ١/٥٧- ٦٥، شرح جمل الزجاجي لابن خروف ١/٤٠٢، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢/١/١٤٨- ١٥٠، الخزانة ٥/٢٩١.

ملحق فيه فروق أخرى ذكرها ابن برّي في كتبه الأخرى أو نُقِلت عنه

الفرق بين (إذا) المكانية والزمانية

قال ابن بَرّي مفرِّقاً بين (إذا) الزمانية والمكانية(١): الفرق بين (إذا) المكانية والزمانية من ستة أوجه:

أحدها: أن المكانية يخبر بها عن الجثة في مثل: خرجتُ فإذا زيدٌ، تقديره: فبالحضرة زيدٌ(٢)، ولا يصح في (إذا) الزمانية أن تكون خبراً عن جثة(٣).

الثاني: أن (إذا) المكانية مخصوصة بالجملة الابتدائية، نحو: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ(٤)، و (إذا) الزمانية مخصوصة بالجملة الفعلية كقولك: إذا قام زيدٌ أكرمتك(٥).

---

(١) جواب المسائل العشر ٢٩ - ٣٠، ملك النحاة ٨١، شرح المقامات للشريشي ٤ / ١٧٢.

(٢) انظر: أمالي ابن الشجري ٢ / ٨٤.

(٣) اختلف في وقوع (إذا) الزمانية خبراً عن الجثة على النحو الآتي:

١. ذهب الجمهور إلى عدم جواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة.

٢. أجاز قومٌ وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة بشرط أن يكون فيه معنى الشرط نحو: الرطب إذا جاء الحر.

والراجح عدم جواز وقوع ظرف الزمان خبراً عن الجثة؛ وذلك لأن (إذا) الزمانية ظرفٌ لا يتصرف، ولأن الجثث أشخاص ثابتة موجودة في كل الأحيان لا اختصاص لحلولها بزمان دون زمان.

انظر: المقتضب ٣ / ٢٧٤، ٤ / ١٣٢، ١٧٢، ٣٢٩، ٣٥١، الأصول ١ / ٦٣، الإيضاح العضدي ٩٢، شرح المفصل ١ / ٨٩- ٩٠، شرح الجمل ١ / ٣٤٨، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ / ١ / ٤٣٦، الارتشاف ٣ / ١١٢٣.

(٤) العلة في ذلك أن (إذا) المكانية تقع رابطة لجواب الشرط بفعله، وذلك إذا كان الجواب جملة اسمية.

انظر: التعليقة ٢ / ١٧٨، شرح المفصل ٤ / ٩٦، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ / ٢ / ٩٣٤.

(٥) اختلف في وقوع الجملة الابتدائية بعد (إذا) الزمانية على النحو الآتي:

١. ذهب الجمهور إلى أنها تختص بالجمل الفعلية. =

الثالث: أن (إذا) المكانية لا يُقَدّر فيها أنها مضافة إلى الجملة التي بعدها كما يُقَدَّر ذلك في الزمانية، بدليل أنها قد يقع بعدها الاسم المفرد في مثل: خرجتُ فإذا زيدٌ(١).

الرابع: أن (إذا) الزمانية فيها معنى الشرط فلذلك اقتضت جواباً(٢)، وأما (إذا) المكانية فلا تقتضي جواباً؛ لكونها عارية عن معنى الشرط(٣).

= ٢. ذهب الكوفيون والأخفش وابن مالك إلى جواز وقوع الجملة الابتدائية بعد (إذا) الزمانية، ونُسِبَ إلى سيبويه، وعبارته تحتمل ذلك.
والراجح جواز وقوع الجملة الابتدائية بعد (إذا) الزمانية؛ لكثرة الشواهد التي لا يمكن تأويلها إلا على وجه بعيد، ولأن طَلَبَ (إذا) الزمانية للفعل ليس كَطَلَبِ (إنْ) الشرطية، بل طَلَبُها له كَطَلَبِ ما هو بالفعل أولى كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة فكذلك بعد (إذا) الزمانية.
انظر: الكتاب١ /٨٢، ١٠٦، معاني القرآن للأخفش ١ /٨٥، المقتضب ٢ /٧٧، التعليقة١ /١١٦، الخصائص١ /١٠٥، ٢ /٣٨٠، شرح المقدمة المحسبة١ /١٨٢، أمالي ابن الشجري١ /٤٨– ٤٩، شرح المفصل٤ /٩٦، شرح التسهيل ٢ /٢١٣، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ١ /١ /٥٤٨، الارتشاف ٣ /١٤١٠– ١٤١١.

(١) وذلك ان المكان لا يضاف إلى الجملة إلا (حيث). انظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ /١ /٤٣٩، ٤٤٤.
أما (إذا) الزمانية ففي إضافتها إلى الجملة مذهبان:
١. مذهب الجمهور انها مضافة إلى الجملة بعدها.
٢. ذهب بعض النحويين ومنهم ابو حيان وابن هشام إلى انها غير مضافة إلى الجملة بعدها.
والراجح انها غير مضافة إلى الجملة بعدها؛ لأن العامل فيها ـ على الراجح ـ شرطها، فلو كانت مضافة إليه لما صح ان يكون عاملاً فيها، ولا يصح أن تكون مضافة إلى شرطها والعامل فيها جوابها؛ لان الجواب لا يمكن ان يكون عاملاً فيها، وذلك لأنه جاء جوابها مقترناً بالفاء الرابطة، وبـ(إذا) الفجائية، ومُصَدَّراً بـ(إنْ) و (ما) النافيتين، وغيرها مما لا يعمل ما بعده فيما قبله.
انظر: الأصول٢ /١٤٤، التعليقة ١ /١١٦، ٢ /١٧٥، شرح المقدمة المحسبة ١ /١٨٣، شرح التسهيل ٢ /٢١٠، الارتشاف ٣ /١٤١١، البحر المحيط٧ /٤٢٩، الجنى الداني٣٦٩، مغني اللبيب١ /٩٦، الأشباه والنظائر٣ /٣٥٠.

(٢) انظر: المقتضب ٣ /١٧٧، شرح الكتاب١ /١٤٣، التعليقة١ /١١٦، ٢ /١٧٥، الأزهية٢٠٢، شرح المقدمة المحسبة١ /١٨٢– ١٨٣.

(٣) انظر: لباب الألباب ١١٤ب.

الخامس: أن (إذا) المكانية تأتي بمعنى الحاضر(١)، و (إذا) الزمانية تأتي بمعنى الاستقبال(٢) كقولك: خرجتُ في ساعتي هذه فإذا زيدٌ.

السادس: أن (إذا) المكانية لا تكون مبتدأ في أول الكلام، وإنما تكون جواباً، أو تابعة لكلام يرتبط أحدهما بالآخر(٣)، وأما (إذا) الزمانية فإنها تكون في الأكثر مبدوءاً بها، وقد تكون غير مبدوءٍ بها، كقولك: إذا جئتني أكرمتك، وآتيك إذا احمَرَّ البسر، فتقدمها تارة وتؤخرها أخرى(٤)، ولا تجد (إذا) المكانية إلا مؤخرة، إما جواباً كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾(٥)، وإما تابعة لكلام قبلها على جهة التعقيب كقولك: خرجتُ فإذا الأسد، وركبتُ فإذا الأمير راكب.

(١) انظر: شرح الكتاب ١ / ١٤٤، سر صناعة الإعراب ١ / ٢٥٤، الجنى الداني ٣٧٣، مغني اللبيب ١ / ٨٧.

(٢) انظر: الأصول ٢ / ١٤٤، الأزهية ٢٠٢، شرح المقدمة المحسبة ١ / ١٨٢، النكت ١ / ٢٤٠، شرح المفصل ٤ / ٩٦.

(٣) انظر: المقتضب ٢ / ٥٨، التعليقة ١٧٨، ١٧٩، الجنى الداني ٣٧٤، مغني اللبيب ١ / ٨٧.

(٤) انظر: التعليقة ٢ / ١٧٩، الجنى الداني ٣٧٤.

(٥) الروم ٣٦.

الفرق بين عطف البيان والنعت

قال ابن بَرّي فيما نقله عنه ابنُ خلفٍ في (لباب الألباب) مبيِّناً الفرق بين عطف البيان والنعت(١): وينقص عنه من أربعة أوجه:

أحدها: أن النعت بالمشتق، أو ما ينزَّل منزلته، ولا يلزم ذلك في عطف البيان؛ لأنه أكثر ما يجيء في الأعلام والكنى نحو: زيدٍ، وأبي الحسن، وهما أسماء جوامد(٢).

الثاني: أن عطف البيان لا يكون إلا في المعرفة(٣)، والصفة تكون في المعرفة والنكرة.

الثالث: أن النعت حكمه أن يكون أعم من المنعوت، و لا يكون أخص منه(٤)،

(١) لباب الألباب ١٧٦.

(٢) انظر في ان عطف البيان لا يكون إلا في الاسماء الجوامد ما يأتي: الاصول ٢ / ٤٥، الأشباه والنظائر ٤ / ٨٤.

(٣) اختلف في موافقة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير على النحو الآتي:

١. ذهب البصريون إلى ان عطف البيان لا يكون إلا في المعارف.

٢. ذهب الكوفيون إلى ان عطف البيان يأتي في النكرات والمعارف، وانه لا يجوز تخالف التابع والمتبوع تعريفاً وتنكيراً، وذهب الزمخشري إلى جواز تخالفهما.

والراجح جواز وقوع عطف البيان في المعارف والنكرات، لكن لا يجوز مخالفة عطف البيان لمتبوعه في التعريف والتنكير.

انظر: إصلاح الخلل ٧٤، شرح التسهيل ٣ / ٣٢٦، توضيح المقاصد ٣ / ١٨٥، ائتلاف النصرة ١٠١، الكشاف ٢ / ٢٩٧، البحر المحيط ٣ / ٢٧٢، الدر المصون ٤ / ٤٢٥.

(٤) اختلف في اشتراط كون النعت أعم من المنعوت أو أخص منه او تساويهما على أقوال، وهي على النحو الآتي:

١. مذهب الجمهور ان المنعوت إذا كان معرفة فإن النعت يكون أعم من المنعوت أو مساوياً له، وإذا كان المنعوت نكرة فإنه يجوز ان يكون النعت اخص من المنعوت.

٢. ذهب الفراء إلى انه يوصف الأعم بالأخص.

٣. قال ابن خروف: توصف المعرفة بالمعرفة والنكرة بالنكرة من غير ملاحظة تعميم ولا تخصيص. =

ولا يلزم ذلك في عطف البيان، ألا ترى أنك تقول: مررت بأخيك زيدٍ، و (زيد) هو أخص من (أخيك)؛ لأن كل أخ ينطلق عليه أخوك، و لا ينطلق عليه زيد[1].

الرابع: أن النعت يجوز فيه القطع فينصب بإضمار (أعني)، ويرتفع على إضمار المبتدأ، و لا يجوز ذلك في عطف البيان[2].

= والراجح الاول؛ لأن الصفة زيادة للموصوف، فتكون أقل منه، وكما ان الخبر لا يكون إلا اعم من المبتدأ او مساوياً له فكذلك الصفة؛ لأن الخبر صفة في المعنى.

انظر: شرح المفصل ٣/٥٨، شرح الجمل ١/٢٩٤، شرح التسهيل ٣/٣٠٨، توضيح المقاصد ٣/١٣٧.

(١) اختلف في عطف البيان أيكون أخص من متبوعه أم أعم ؟، وذلك على النحو الآتي:

١. قال بعض العلماء: إنه يشترط ان يكون أخص من متبوعه.

٢. قال ابن مالك: ذهب اكثر المتأخرين إلى ان عطف البيان يكون أعم من متبوعه أو مساوياً له.

٣. ذهب ابن مالك إلى جواز الأوجه الثلاثة فيه.

والراجح جواز الأوجه الثلاثة فيه؛ لأنه كالبدل فيصح فيه ما يصح في البدل، كما أن عطف البيان في الجامد بمنزلة النعت في المشتق، ولا يلزم أن يكون النعت أخص من المنعوت فلا وجه لأن يلزم ذلك في عطف البيان.

انظر: شرح المفصل ٣/٧٣، شرح المقدمة الجزولية ٢/٦٦٢، شرح الجمل ١/٢٩٤، شرح التسهيل ٣/٣٢٦، شرح الألفية لابن الناظم ٥١٧.

(٢) انظر: شرح المفصل ٣/٧٢، الأشباه والنظائر ٤/٨٦.

الفرق بين عطف البيان والبدل

قال ابن بَرّي فيما نقله عنه ابنُ خلف في (لباب الألباب) مبيِّناً الفرق بين عطف البيان والبدل[١]: وينقص عنه من أربعة أوجه:

أحدها: أن عطف البيان من جملة واحدة بدليل قولهم: يا أخانا زيداً، والبدل في التقدير من جملة أخرى بدليل قولهم: يا أخانا زيدٌ[٢].

الثاني: أن عطف البيان يجري على ما قبله في تعريفه، وليس كذلك البدل؛ لأنه يجـوز أن يبـدل النكرة من المعرفة، والمعرفة من النكرة، ولا يجـوز ذلك في عطف البيان[٣].

الثالـث: أن البدل يكون بالمظهر والمضمر، وكذلك المبدل منه يكون كذلك، ولا يجوز ذلك في عطف البيان[٤].

الرابع: أن البـدل قـد يكون غيـر الأول، كـقولك: سُلِبَ زيدٌ ثوبُه[٥]، وعطف البيان لا يكون غير الأول[٦].

---

(١) لباب الألباب ٧٦ب.

(٢) العلة في ذلك أن العامل في البدل غير العامل في المبدل منه، أما عطف البيان فالعامل فيه هو العامل في متبوعه. انظر: شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢١، إصلاح الخلل ٧٣،٧٦، أسرار العربية ٢٩٦-٢٩٧، شرح المفصل ٣/٧٢، المغني ٢/٤٥٨، الأشباه والنظائر ٤/٨٧.

(٣) انظر: إصلاح الخلل ٧٥، شرح المفصل ٣/٧٢-٧٣، الأشباه والنظائر ٤/٨٧.

(٤) اختلف في جريان عطف البيان على المضمر، وفي مجيئه مضمراً، وذلك على قولين:

١. أكثر النحويين انه لا يجري على المضمر، ولا يكون مضمراً.

٢. قال ابن مالك: قياس مذهب الكسائي جواز جريان عطف البيان على المضمر قياساً على النعت.

والراجح عدم جريانه على المضمر قياساً على النعت؛ وذلك لأن الضمير لا ينعت ولا ينعت به فكذلك هو في عطف البيان، وكذلك لا يجوز أن يكون عطف البيان ضميراً وفاقاً؛ لأن عطف البيان في الجوامد نظير النعت في المشتقات فياخذ حكمه.

انظر: الكشاف ١/٣٧٤، شرح المفصل ٣/٧١-٧٢، شرح التسهيل ٣/٣٢٥، ارتشاف الضرب ٢/٦٠٥، التذييل والتكميل ٤/١٣٤أ، الهمع ٥/١٩٢.

(٥) هذا في بدل الاشتمال. انظر: المقتضب ٤/٢٩٧، الأصول ٢/٤٧، الجمل ٢٣، الإيضاح العضدي ٢٩٤، التبصرة ١/١٥٧، شرح المفصل ٣/٦٤.

(٦) انظر: إصلاح الخلل ٧٥، شرح المفصل ٣/٧٢، الأشباه والنظائر ٤/٨٧.

واعلم أنه يبين الفرق بين البدل وعطف البيان بياناً شافياً في النداء، كقولك: يا اخانا زيداً، ولو كان بدلاً لقلت: يا اخانا زيدُ، ولم يجز نصبه، ولا تنوينه(١)، وكذلك قولهم(٢):

يا نصرُ نصرٌ نصراً(٣)

ترفع [الثاني] على اللفظ، [وتنصبه على الموضع، ولا يجوز ذلك في البدل](٤)، وكذلك يبين الفرق بينهما في مثل قولهم: انا الضاربُ الرجلِ زيدٍ، إن جعلت (زيداً) عطف بيان جازت المسالة، وإن جعلته بدلاً لم يجز(٥).

(١) هذا إذا كان المنادى مضافاً، وتابعه مفرد منصوب، ففي هذه الحالة لا يجوز إعرابه بدلاً؛ لان البدل على نية تكرار العامل، والحلول محل الاول، فلو كرّر العامل وجب بناء (زيد) على الضم، ولم يجز نصبه؛ لانه منادى مفرد. انظر: الاصول ٢/٤٦، إصلاح الخلل ٦٩، شرح المفصل ٣/٧٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٦٤، شرح التسهيل ٣/٣٢٧.

(٢) قائله رؤبة بن العجاج.

(٣) من الرجز. والشاهد عند ابن بَرّي: أن (نصرٌ) الثاني يجوز رفعه عطفاً على لفظ (نصرُ) الاول، ونصبه على الموضع، ولا يجوز ذلك فيه إذا جعلته بدلاً، وإنما يجب بناؤه على الضم؛ لانه على نية تكرار العامل، بخلاف عطف البيان.
انظر: ملحق ديوانه ١٧٤، الكتاب ٢/١٨٥، المقتضب ٤/٢٠٩، الاصول ١/٣٣٤، الإيضاح العضدي ٢٩٢.

(٤) في المخطوط: " ترفع الأول على اللفظ، وترفعه على الموضع، ولا يجوز ذلك في عطف البيان "، وهو غلط، والصحيح ما اثبته، وشرح ذلك انه إذا كان المنادى مفرداً فإنه يجوز في عطف البيان الرفع على اللفظ، والنصب على الموضع، فتقول: يا نصرُ نصرٌ، أو يا نصرُ نصراً، ولا يجوز إعرابه بدلاً حينئذٍ؛ لانه على نية تكرار العامل فلو كان بدلاً لقيل يا نصرُ نصرُ. انظر: الكتاب ٢/١٨٥-١٨٦، المقتضب ٤/٢٠٩-٢١٠، الاصول ١/٣٣٤-٣٣٥، شرح المقدمة المحسبة ٢/٤٢١-٤٢٢، إصلاح الخلل ٦٩-٧٠، شرح المفصل ٣/٧٣، شرح الجمل١/٩٦، شرح التسهيل ٣٢٧.

(٥) هذا إذا ابان عطف البيان عن مجرورٍ بإضافة صفة مقرونة بـ(ال) إليه، وهو غير صالح لإضافتها إليه؛ لتجرده من الالف واللام، وذلك نحو: انا الضاربُ الرجلِ زيدٍ، بجر (زيد) فحينئذٍ يجب إعراب (زيد) عطف بيان، ولا يجوز إعرابه بدلاً؛ لانه على نية تكرار العامل، فلو جعلته بدلاً للزم أن يكون التقدير: هذا الضاربُ زيدٍ، ولا يجوز إضافة اسم الفاعل المقرون بـ(ال) إلى المجرد منها، ولا يحصل هذا في عطف البيان؛ لانه ليس على نية تكرار العامل. انظر: النكت ١/٢٩٢، إصلاح الخلل ٦٩-٧١، شرح المفصل ٣/٧٣، شرح المقدمة الجزولية الكبير ٢/٦٦٥، شرح الجمل١/٢٩٥، شرح التسهيل ٣/٣٢٧.

الفرق بين عطف البيان وبين التوكيد والمعطوف بحرف

قال ابن بري في عطف البيان(١): " ولا هو تأكيد وإن كان جارياً مجرى التأكيد في إبانة الأول وتمكن حاله ؛ لأن التوكيد له أسماء معلومة تختص به ليس منها الأسماء الأعلام(٢)، ولا معطوف بحرف، ومع هذا فهو تابع للأول كما ينبع العطف فتسميتهم إياه عطفاً إنما هو عطف إعراب أي: أشرك بينهما وجرى مجرى العطف بالحرف(٣)".

الفرق بين واو المعية وواو العطف

قال ابنُ بري مبيِّناً الفرق بين واو المعية وواو العطف(٤) : " الواو التي مع المفعول معه لها فائدتان إحداهما: أنها لا تقتضي مشاركة الثاني للأول في الفعل مثل: سار زيد والنيلَ، وواو العطف تقتضي ذلك(٥)، والثاني: أنها تجمع بين الاسمين في زمن واحد ولا كذلك واو العطف(٦)".

---

(١) لباب الألباب ٧٦ب.

(٢) انظر: شرح الجمل ١ / ٢٩٤، المقرب٢٧٢، شرح الكافية الشافية ٣ / ١١٩٢، الأشباه والنظائر٤ /٩٣.

(٣) اختلف في سبب تسميته عطفاً فقيل: إنه تكرار للأول لزيادة البيان، فكأنك رددته على نفسه، بخلاف النعت والتوكيد والبدل، وقيل: إن أصله العطف فإذا قلت: جاء أخوك زيدٌ، فالأصل: جاء أخوك وهو زيد، ثم حُذف حرف الجر والضمير وأقيم (زيد) مقام المحذوف، وقيل: إنه سمي بذلك لكونه أشرك بين الاسمين في الإعراب فأجري مجرى العطف بالحرف.

(٤) الفصول المفيدة ١٩٢.

(٥) انظر في دلالة واو العطف على المشاركة: الأصول٢ / ٥٥، النكت١ / ٣٦٢.
أما واو المعية فقد اختلف في دلالتها على المشاركة على النحو الآتي:
١. قال ابنُ بري وابن يعيش: إنها لا توجب الاشتراك.
٢. قال الرضي والعلائي: إنها تدل على المشاركة.
والظاهر أنه لا تعارض بين القولين ؛ لأن مقصود ابن بري أنها لا توجب المشاركة، وهذا لا يعارض أن تأتي في بعض الصور دالة على المشاركة.
انظر: شرح المفصل ٢ / ٥٠، شرح الكافية ١ / ١٩٤، الفصول المفيدة١٩٢.

(٦) انظر: الأصول٢ / ٥٥، الجمل١٧، الإيضاح العضدي ٢٩٥، التبصرة١ / ١٣١، شرح المقدمة المحسبة١ / ٢٥٨، شرح المفصل٨ / ٩٠، شرح الجمل١ / ٢٢٦.

الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة

قال ابنُ بَرِّي فيما نقله عنه السخاوي في كتابه (سفر السعادة) مبيِّناً الفرق بين (أم) المتصلة والمنقطعة[1]: واعلم ان الفرق بين المتصلة والمنقطعة . . .من سبعة أوجه:

أحدها: أن المتصلة يُقَدَّر الكلام بعدها بتقدير (أي)[2]، و (أم) المنقطعة لا يُقَدَّر معها الكلام بمعنى: (اي)[3].

الثاني: أن المتصلة لا تقع إلا بعد الاستفهام[4]..، والمنقطعة..تقع بعد الاستفهام والخبر[5].

الثالث: أن المتصلة لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام خاصة، ولا تقع بعد (هل)

---

(١) سفر السعادة ٢ / ٧٥٠-٧٥٢.

(٢) انظر: الكتاب ٣ / ١٦٩، المقتضب ٣ / ٣٨٦، الاصول ٢ / ٥٧، ٢١٣، الجمل ٣٥٥، الإيضاح العضدي ٣٠٠، التعليقة ٢ / ٢٧٨.

(٣) اختلف في معنى (أم) المنقطعة على أقوال، هي على النحو الآتي:

١. قول البصريين: إنها بمعنى (بل) والهمزة مطلقاً، فإذا قلت: إن هذا لزيدٌ أم عمروٌ، فالمعنى: بل أهو عمروٌ.

٢. قال الكسائي وهشام: إنها بمعنى بل، وما بعدها بمنزلة ما قبلها، فإن قلت: قام زيدٌ أم قام عمروٌ، فالمعنى: بل قام عمروٌ، وإذا قلت: هل قام زيدٌ أم عمروٌ ؟، فالمعنى: بل هل قام عمروٌ.

٣. قال بعض الكوفيين: إنها بمعنى (بل) بعد الخبر والاستفهام.

٤. قال بعض العلماء: إنها بمعنى الهمزة.

٥. قال بعض العلماء: إنها بمعنى الواو و (بل).

والصواب الذي تؤيده الشواهد انها تأتي مقتضية إضراباً واستفهاماً، وقد تأتي لمجرد الإضراب.

انظر: معاني القرآن للفراء ١ / ٧٢، ٤٢٦، ٢ / ٢٩٩، ٤١٧، ٣ / ٣٥، مجاز القرآن لابي عبيدة ١ / ٥٦، ٢ / ١٣٠، المقتضب ٣ / ٢٨٨، الاصول ٢ / ٥٨، حروف المعاني للزجاجي ٥٦، الإيضاح العضدي ١٩٧، الازهية ١٢٧، ١٣٠، امالي ابن الشجري ٣ / ١٠٧، شرح التسهيل ٣ / ٣٦١، شرح الفية ابن معطي لابن القواس ١ / ٧٧٨، ارتشاف الضرب ٤ / ٢٠٠٨، الهمع ٥ / ٢٣٧، ٢٤٣.

(٤) انظر: المقتضب ٣ / ٢٩٩، التعليقة ٢ / ٢٧٨.

(٥) انظر: الكتاب ٣ / ١٧٢، المقتضب ٣ / ٢٨٨، الاصول ٢ / ٥٨، الإيضاح العضدي ٢٩٩، العضديات ١٩٧، الازهية ١٢٨، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ / ٢ / ١٣٣.

ولا غيرها[١]، والمنقطعة تكون بعد (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام[٢].

الرابع: أن المتصلة يكون جوابها أحد الاسمين[٣]، وجواب المنقطعة (نعم) أو (لا)[٤].

الخامس: ان [المنقطعة][٥] يكون الكلام معها جملتين[٦].

السادس: أن المنقطعة يُقَدَّر فيها إضراب عن الكلام الأول، والمتصلة لا إضراب فيها[٧].

السابع: أن المتصلة يُسْأل بها عن تعيين مشكوك فيه[٨]، والمنقطعة يُسْأل بها عن مشكوك فيه لا عن تعيينه[٩].

---

(١) اختلف العلماء في وقوع (أم) المتصلة بعد (هل) الاستفهامية على قولين:
١. قول الجمهور انها لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام خاصة، ولا تقع بعد (هل).
٢. قال الفراء: إنه يمكن أن تعادل (أم) المتصلة (هل) الاستفهامية.
والراجح الأول؛ لأن الهمزة لا تخرج عن الاستفهام بخلاف (هل)، فالهمزة عريقة في باب الاستفهام، و (أم) المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً.
انظر: معاني القرآن للفراء١ / ٧٢، المقتضب٣ / ٢٨٦، ٢٨٩، الاصول٢ / ٥٧، الإيضاح العضدي٢٩٨، التعليقة٢ / ٢٧٨، المسائل المنثورة١٩٤، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب ٢ / ٢ / ١٣٣٦.

(٢) انظر: الكتاب٣ / ١٧٦، المقتضب٣ / ٢٨٩، الاصول٢ / ٥٨، الإيضاح العضدي٣٠٠.

(٣) انظر: الكتاب٣ / ١٦٩، المقتضب٣ / ٢٨٦، الاصول٢ / ٢١٤، الجمل٣٥٥، الإيضاح العضدي٢٩٨، التعليقة٢ / ٢٨٦، العضديات١٩٤.

(٤) انظر: شرح المقدمة المحسبة١ / ٢٦٢، أمالي ابن الشجري٣ / ١٠٨.

(٥) في الاصل (المتصلة)، وهو تحريف، والصحيح ما اثبته.

(٦) اما مع المتصلة فيُقَدَّر الكلام جملة واحدة.
انظر: شرح المقدمة المحسبة١ / ٢٦١، النكت٢ / ٧٩٨، امالي ابن الشجري ٣ / ١٠٧، شرح المفصل٨ / ٩٨، شرح المقدمة الجزولية٢ / ٦٦٨، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب٢ / ٢ / ١٣٣٧.

(٧) انظر: هامش الفرق الاول.

(٨) انظر: الكتاب٣ / ١٦٩، المقتضب٣ / ٢٨٦، الاصول٢ / ٥٧، الإيضاح العضدي٢٩٨، ٣٠٠، التعليقة٢ / ٢٧٩، العضديات١٩٤.

(٩) انظر: المقتضب٣ / ٢٨٩، الاصول٢ / ٥٨، شرح المقدمة المحسبة١ / ٢٦٢، النكت٢ / ٧٩٨، شرح المفصل٨ / ٩٨.